

**قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح
في التقارير المالية المنشورة
للشركات المتداولة في سوق المال السعودي
دراسة نظرية وتطبيقية
مدخل ضبط معايير المحاسبة السعودية**

دكتور

أحمد رجب عبد الملك عبد الرحمن

(Ahmad Ragab Abd El-Malek Abd El-Rehman)

أستاذ المحاسبة المساعد – جامعة سوهاج (مصر).

أستاذ المحاسبة المشارك – جامعة الملك فيصل (السعودية).

قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي – دراسة نظرية وتطبيقية* - - مدخل ضبط معايير المحاسبة السعودية

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على مستوى الشفافية والإفصاح في الشركات المساهمة السعودية ، وتم مراجعة الأدبيات المحاسبية للتعرف على أهمية الشفافية وكيفية تحقيقها ، والآليات الواجب إتباعها لتحقيق الشفافية وما هي الجهود المبذولة من قبل هيئة سوق المال السعودي تجاه تحقيق الشفافية وأهمية ضبط معايير المحاسبة السعودية لتحقيق مزيد من الشفافية ، وقد توصل الباحث إلى نتيجة مؤداها ارتفاع مستوى الشفافية في السوق السعودي بالمقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى وتقارب مستوى الشفافية بين القطاعات المختلفة وهذا يعنى التزام الشركات بما تقرره هيئة سوق المال السعودي.

مقدمة البحث:

انطلاقاً من قيام هيئة سوق المال السعودي بتوسيع دائرة الإفصاح التي يمثلها النظام ومن مواصلة العمل على مشروع الإفصاح المستمر، يظهر لدى الباحث اهتمام هيئة سوق المال برفع مستوى الإفصاح في السوق السعودي. ويرى الباحث أن ذلك الاهتمام نتج عن كثرة المشاكل التي حدثت للمستثمرين من جراء الشفافية المفقودة والتلاعب بالمعلومات الداخلية للشركات واستغلالها لدى بعض المستثمرين ، وتحقيقهم ميزة عن المستثمرين الآخرين الذين لا يستطيعون الحصول على هذه المعلومات ، مما يخلق نوع من الإرباك والفوضى لمستوى الأداء داخل السوق ، مثل ما حدث في شركة سابك السعودية بين عبث المضاربين وإهمال المستثمرين (جلسة الاثنين الموافق ١٤٣٠/١١/٢١ - ٢٠٠٩/١١/٩) وكذلك عندما خسر المؤشر العام ٧٤ نقطة وعودة شركة أنعام للمضاربات. ومثل ما حدث من تقلبات في سوق الأسهم السعودي في الفترة بين عام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ وكانت تلك التقلبات في بعض الأحيان غير منطقية فمثلاً بعض الشركات كانت لديها مؤشرات مالية جيدة وكانت تحقق أرباح وبالرغم من ذلك انخفضت أسهمها وعلى النقيض كانت هناك شركات خاسرة ولديها مؤشرات مالية سيئة وكانت أسهمها تحقق ارتفاعات متتالية بشكل ملحوظ (شريف البراد، ٢٠٠٨).

وعلى ذلك تأتي قضية الشفافية على رأس قائمة القضايا التي يهتم بها المتعاملون في سوق الأوراق المالية والجهات الرقابية القائمة على شئون هذا السوق . وذلك لأن الشفافية ضمان لحركة التعامل وكذلك ضمان

العدالة بين اللاعبين في السوق ومنع استئثار طرف بفرصة لا تتاح لآخر، وهذا ما دعى الباحث الاهتمام بظاهرة الشفافية وقياس مدى تحققها في الشركات السعودية.

* د. أحمد رجب عبد الملك - أستاذ المحاسبة المساعد - جامعة سوهاج (مصر).

وأستاذ المحاسبة المشارك بكلية العلوم الإدارية والتخطيط - جامعة الملك فيصل (السعودية).

مشكلة البحث:

إذا كانت الشفافية والإفصاح تحتل المكانة الهامة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي يفترض أن لديها أساليب فعالة لضبط أداء سوق المال . فمن باب أولى أن تحتل الشفافية والإفصاح مكانة أكثر أهمية في سوق الأسهم السعودي ، حيث أنه يعتبر من أكبر أسواق الأسهم في الشرق الأوسط فلقد تراوح متوسط التداولات اليومية خلال عام ٢٠٠٩ حوالي ٨ مليار ريال . كما تزداد أهمية الشفافية والإفصاح في المملكة العربية السعودية بصفة عامة نظراً لقيام العديد من الباحثين بقياس الشفافية والإفصاح بالمقياس الذي قدمته مؤسسة standard and poor المالية الأمريكية . وكانت نتيجة هذا التطبيق * أنه طبق على دول عديدة ما عدا السعودية. وبصفة خاصة نظراً لقلّة عدد المؤسسات المالية والشركات المتخصصة في تقديم المعلومات والتحليل المالي وتقديم الاستشارات المالية وبناء على ذلك ونظراً لأهمية ذلك الموضوع تبدو للباحث مجموعة من الأسئلة البحثية:-

١. ما هو الإطار المفاهيمي للشفافية؟
٢. كيف يمكن تحقيق الشفافية أو وما هي الوسائل والإجراءات التي تكفل تحقيق الشفافية؟
٣. ما هي الطريقة التي يتم بها قياس درجة الشفافية والإفصاح؟
٤. ما مدى توافر وتحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المنشورة للشركات السعودية؟

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في الإجابة على الأسئلة السابقة ، وعليه فإن أهداف البحث هي:

١. التعرف على الإطار المفاهيمي للشفافية.
٢. التعرف على الجهود المبذولة من هيئة سوق المال السعودية لزيادة وتحقيق الشفافية.
٣. التعرف على ما هي الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق الشفافية في سوق المال السعودي.
٤. التعرف على مدى توافر الشفافية والإفصاح في الشركات المساهمة السعودية.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى ما يلي:

تمثل الشفافية مصطلح عكس الفساد المالي ، ولاشك أ، الفساد المالي كان هو الوسيلة التي أخفت من خلالها كثير من الشركات التي أفلست وانهارت حقيقة الوضع والأداء المالي الضعيف مثل إنرون وولدركوم والتي أدت إلى خسائر ضخمة على الأفراد والمستثمرين والعاملين والمجتمع ، ولا شك

١. أن وصول المعلومات الملائمة إلى المستثمرين والمقرضين والمتعاملين في سوق المال سوف يسهم في زيادة كفاءة ونشاط الشركات (طارق حمادة ، ٢٠٠٦) وعلى ذلك تعد الشفافية ركيزة التعاملات في البورصة وهي نقلة يفتقدها السوق حيث أن المعلومات غير متاحة للجميع (أحمد رجب، ٢٠٠٦).

* تم تطبيق هذا المقياس على الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة ، استراليا ، اليابان ، الصين ، هند ، اندونيسيا ، كوريا ، ماليزيا ، باكستان ، الفلبين ، تايلاند ، الأرجنتين ، البرازيل ، شيلي ، المكسيك ، المجر ، بولندا ، تركيا ، جنوب إفريقيا . pate and

Dallas (2002) patel etal (2002) وتم تطبيق هذا المقياس على مصر (أ / د أحمد رجب ، ٢٠٠٦ - زكريا الصادق وإبراهيم السيد ، ٢٠٠٧).

٢. بدون الشفافية سوف يصبح الإفصاح غير كفاء ، حيث أن الشفافية تضمن فرص متساوية لجميع المستثمرين في الحصول على المعلومات.
٣. الشفافية تمنع ظهور المضاربات غير المبنية على أساس المعلومات حيث أن المضاربة تستند إلى توفير معلومات غير متاحة للآخرين للاستفادة منها بالبيع أو الشراء حسب نوعية المعلومات ، وتحقيق مكاسب أو تجنب خسائر قبل أن يحصل باقي المتعاملين بالبورصة على هذه المعلومات.
٤. الشفافية تمنع تسرب المعلومات الداخلية من الشركات ، وبالتالي تحقيق كفاءة في الأداء في السوق.
٥. لا يستطيع المستثمر بدون الشفافية أن يطمئن إلى أنه حصل على السعر العادل لأوامر الشراء والبيع في الأسواق.
٦. الشفافية تحد من عملية الشائعات وعدم تماثل المعلومات.
٧. لم يلق موضوع البحث الاهتمام الكافي من الكتابات العربية السعودية ، حيث تعرض - في حدود البيانات التي توفرت للباحث وقت إجراء البحث - مؤتمر أو ندوة ودراسة واحدة فقط ، ولم يتناولوا كيف يمكن تحقيق الشفافية ولا كيف يمكن قياسها في التقارير المنشورة { ندوة الإفصاح والشفافية ، (٢٠٠٣) - عوض سلامة (٢٠٠٤) }

منهج البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة سوف تعتمد الدراسة على محورين هما: -

محور نظري:

يقوم على المنهج الاستقرائي الاستنباطي وذلك بالدراسة التحليلية لكل ما استطاع الباحث الحصول عليه من مراجع ومؤتمرات وأبحاث من خلال المكتبات المختلفة وكذلك عبر الانترنت تمهيداً لاستنباط الإجابة على التساؤلات البحث والمقترحات والنتائج اللازمة.

محور عملي:

يقوم الباحث بقياس الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة لعينة من الشركات السعودية اعتماد على المقياس الذي استخدمته مؤسسة standard and poor.

خطة البحث:

على ضوء مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها فإنه تم تبويب خطة البحث كما يلي: -

المبحث الأول: الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للشفافية والإفصاح.

المبحث الثالث: جهود المنظمات وهيئة سوق المال لتحقيق الشفافية في السوق السعودية.

المبحث الرابع: حوكمة الشركات وضبط معايير المحاسبة السعودية لتحقيق الشفافية.

المبحث الخامس: الدراسة الميدانية.

النتائج والتوصيات.

المبحث الأول:

الدراسات السابقة

١ - دراسة معهد المحاسبين الأمريكيين القانونيين المعتمدين (AICPA (1999):

أكدت تلك الدراسة على أنه : لكي تتحقق الشفافية في التقارير المنشورة ، لابد وأن تشمل تلك التقارير على المعلومات التالية:

- المعلومات المالية وغير المالية.
 - تحليل الإدارة للبيانات المالية وغير المالية.
 - المعلومات المستقبلية .
 - معلومات عن الإدارة وحملة الأسهم.
 - خلفية عن الشركة.
1. Financial and non – financial.
 2. Management’s analysis of financial and non – financial data.
 3. Forward looking information.
 4. Information about management and shareholders.
 5. Baground about a com pany.

وقدمت الدراسة تفصيلاً لكل نوع من تلك المعلومات.

٢ - دراسة (patel and dallas (2002):

قدمت تلك الدراسة تطبيقاً لمقياس الشفافية على مجموعة من الدول المختلفة.

٣ - دراسة التشريع الأمريكي (قانون ساربنز اكسلي) ٢٠٠٢:

ذكرت تلك الدراسة أن تحقيق الشفافية يتطلب الالتزام بما يلي :

بيان	التشريع الأمريكي (قانون اكسلي) Sarbanes-oxley act
١- لجان المراجعة	نص القانون على أهمية وجود لجان مراجعة داخلية أعضاء مستقلين.
٢- معايير جودة أداء مراقبي الحسابات	نص القانون على إنشاء جهاز يتابع ويراقب أدا مكاتب المحاسبة والمراجعة لضمان أداء مهامها.
٣- صلاحية هيئة سوق المال في الرقابة	أعطى القانون هيئة سوق المال الأمريكية صلاحية للإشراف على مهنة المحاسبة
٤- تطوير نظام التقارير المالية	تطلب القانون ضرورة تطوير التقارير المالية المنشورة لكي تضمن المعلومات الهامة مثل المؤشرات غير المالية و السيولة والأصول غير الملموسة والأنشطة خارج الميزانية.
٥- التصديق على القوائم المالية	تطلب القانون من المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة التصديق على أن القوائم المالية تظهر بأمانة كافة النواحي وعمليات الشركة.أي كلمات تقصر العدالة في التقارير المالية على المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

جدول رقم (1) متطلبات الشفافية في أمريكا.

٤ - دراسة (bushman and smith 2003):

قدمت تلك الدراسة مقياساً لتحقيق الشفافية في التقارير المنشورة ويتضمن مجموعة من المعلومات المالية وغير المالية.

٥ - ندوة الإفصاح والشفافية ودورها في دعم الرقابة والمساءلة في الشركات السعودية (٢٠٠٣):

لقد ناقشت هذه الندوة عدداً من المحاور منها الشفافية والإفصاح الملائم بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية وزيادة الوعي والمعرفة. كذلك ناقشت الندوة موضوع الاحتيايل والتداول بناء على المعلومات داخلية بالإضافة إلى حظر أي تعامل يتم بناء على معلومات داخلية قد يحصل عليها الشخص المطلع والتي لا تكون متوفرة لعموم المواطنين ولم يتم الإعلان عنها. ولقد حدد نظام سوق المال الجديد في السعودية المادتين التاسعة والأربعين والخمسين حالات الاحتيايل والتداول بناء على معلومات داخلية واعتبرت هذه الحالات مخالفة لأحكام النظام وهو الأمر الذي سيعزز العدالة والشفافية بين كافة المتعاملين. ولم تقدم هذه الندوة أي مقياس للشفافية.

٦-دراسة د.عوض سلامة الرحيلي (٢٠٠٤):

قدمت هذه الدراسة دراسة تحليلية لنظام السوق المالي الجديد في السعودية وكذلك قامت بدراسة للمواد التي قررها نظام السوق المالي مع الشركات لتحقيقي الشفافية والإفصاح المحاسبي. ولم تقدم هذه الدراسة أي مقياس للشفافية.

٧- دراسة (tony,2005):

قامت هذه الدراسة بالتعرف على الاختلافات في الشفافية بممارسات الإفصاح المحاسبي بين الكيانات التابعة للاقتصاديات المتقدمة والناشئة التي تؤثر على الكيفية التي يعي بها المستثمرون المعلومات ، وتوصلت الدراسة إلى أن المزيد من الناشئة تؤدي إلى تحسين جودة الإفصاح وبالتالي تماثل المعلومات بين أطراف التعامل في السوق.

٨ - دراسة (kamg and p ang, 2005):

أكدت هذه الدراسة أن هناك علاقة طردية بين مستوى الشفافية والإفصاح في التقارير المنشورة وتطور سوق رأس المال ، وبناء على ذلك سوف يكون الإفصاح الذي تقوم به الشركات في الدول المتقدمة اقتصادياً أكثر شفافية بالمقارنة بالشركات في الدول النامية.

٩ - دراسة (Bhat and others 2006):

كان من نتائج تلك الدراسة أن زيادة درجة الإفصاح ومن ثم تحقيق الشفافية تساعد في تحسين بيئة المعلومات المحيطة بالشركة.

١٠ - دراسة (2006) Michael:

بعد فضيحة شركة أنرون ، أصبح مصطلح الشفافية يستخدم على نطاق واسع ، وهدفت تلك الدراسة إلى أن مصطلح الشفافية هو مفهوم متعدد المستويات. واعتبرت أن الشفافية خاصة أساسية للتقارير المالية الجديدة.

١١ - دراسة (2006) hunton et al:

كان من نتائج تلك الدراسة أن التقارير المالية الأكثر شفافية هي تلك التقارير التي تجعل مستخدمي التقارير لهم القدرة على استخلاص المعلومات بطريقة سهلة.

١٢ - دراسة أحمد رجب (٢٠٠٦):

هدفت تلك الدراسة إلى توضيح إطار نظري للشفافية وتقديم مقياس لتحقيق الشفافية ومحاولة تطبيقية على الشركات المصرية.

١٣ - دراسة طارق حماد (٢٠٠٦):

قدمت تلك الدراسة قائمة لقياس مستوى الشفافية في بيئة منشآت الأعمال في مصر واستطلعت آراء معدي ومستخدمي المعلومات في مصر.

١٤ - دراسة زكريا الصادق ، إبراهيم السيد (٢٠٠٧):

استهدفت الدراسة قياس الشفافية والإفصاح في التقارير المنشورة للشركات المصرية وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الشفافية في مصر يصل إلى ٤٠,١ % هي بذلك تقترب من تلك الدول التي لازالت ناشئة. ويستخلص الباحث من الدراسات السابقة ما يلي :-

١- قدمت مجموعة مختلفة من المفاهيم للشفافية لم تصل إلى درجة تكوين إطار مفاهيمي للشفافية.

٢- ركزت على أهمية الشفافية في التقارير المنشورة.

٣- قدمت مقاييس مختلفة للشفافية أفضلها مقياس مؤسسة standard & poor.

المبحث الثاني:

الإطار المفاهيمي للشفافية والإفصاح.

سوف يحاول الباحث في هذه الجزئية من الدراسة تقديم إطار مفاهيمي للشفافية ويتكون من :

١/٢ ما هية الشفافية.

٢/٢ أهمية الشفافية.

٣/٢ محددات الشفافية.

٤/٢ عوائق الشفافية.

١/٢ ما هية الشفافية:

يعرفها البعض (Robert,2005) بأنها الإفصاح المحاسبي الذي يتخطى المبادئ المحاسبية ذات القبول العام والمعايير والمتطلبات التشريعية في التقرير المالي لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لإتخاذ قراراتهم.

ويعرفها البعض (frank & Thomas,2004) بأنها تعني حصول المستخدم الخارجي على نفس المعلومات التي تكون لدى الإدارة وحصول المستخدم الخارجي على تلك المعلومات يجعلهم قادرين على رقابة الإدارة.

ويعرفها البعض (أحمد رجب،٢٠٠٦) بأنها الكشف عن المعلومات الداخلية وأي معلومات تؤثر على أسعار الأسهم والإفصاح عنها في توقيت واحد.

٢/٢ أهمية الشفافية:

تأتي أهمية الشفافية من أنها تعمل على زيادة المعلومات الواردة في الإفصاحات مما يؤدي إلى تحسين الإفصاح في الشركات ، حيث أن عدم توفر هذه المعلومات لبعض المستثمرين قد يجعلهم في وضع خاطئ من حيث اتخاذ قرارات غير سليمة. كذلك عدم توفر هذه المعلومات - معلومات داخلية - يعمل على الرفع المصطنع للأسعار وزيادة المضاربة وبالتالي خلق نوع من الإرباك والفضى لمستوى الأداء في السوق.

وعلى ذلك يمكن القول أن الشفافية تؤدي إلى الحد من تأثير الشائعات واستغلال المعلومات الداخلية حتى لا تتاح الفرصة أمام بعض المضاربين للحصول على معلومات غير متاحة للآخرين.

ويرى الباحث أن الشفافية تعد ذات أهمية للعديد من الأسباب الآتية: -

- تزيد من عملية توضيح قيم البنود التي تحتويها القوائم المالية.

- تقليل درجة التقلب في الأسواق المالية لضمان الاستقرار المالي .

- تجعل استجابة المشاركين في السوق للأخبار السيئة معتدلة وتساعدهم أيضاً على توقع وتقييم المعلومات السلبية.

- تعمل على القضاء على ظاهرة عدم تماثل المعلومات asymmetric information.

- تقلل من ميل الأسواق للتركيز بلا داع على الأنباء الإيجابية أو السلبية.

- تعمل على التعرف على الظروف التي أدت إلى التغيير في السياسات المحاسبية مثل ذلك:

١. في ظل مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها عموماً (GAAP) فإن الإجراءات المحاسبية البديلة مثل طرق الإهلاك ، طرق المخزون، وطرق الاعتراف بالإيراد يتم استخدامها في ظل ظروف مختلفة وبالتالي يتم توضيح ذلك.
٢. أن الشركة أحياناً ما تقوم بإحداث تغييرات في إجراءات المحاسبة والتقارير بنحو يؤثر على إمكانية مقارنة القوائم المالية (مثال ذلك : قد تقوم الشركة بتغيير طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً fifo إلى طريقة الوارد أخيراً يصرف أولاً lifo في المحاسبة عن المخزون.
- تسهل من تفعيل سوق رأس المال الكفاء عن طريق توفير معلومات إضافية عن البنود المتضمنة في القوائم المالية ، ومعلومات إضافية أخرى غير متضمنة في القوائم المالية.
- تعمل على القضاء على ما يسمى بمفهوم إدارة الربحية.

٣/٢ محددات الشفافية:

حددت إحدى الدراسات (Robert,2004) عدة مقاييس للتوسع في الإفصاح واعتبرتها محددات للشفافية وهي:-

١. عدد ٩٠ من العناصر المالية وغير المالية يفصح عنها بواسطة الشركات الكبيرة في تقاريرها السنوية ، بالإضافة إلى المعلومات العامة عن عناصر الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية.
٢. مجموعة الإفصاح المتعلقة بالبحوث والتطوير (r&d).
٣. بيانات حركة الشركات ، وهذه البيانات تتضمن ما يلي: -
 - من هم المديرين identity of managers.
 - مكافآت ومزايا أعضاء مجلس الإدارة العاديين والمنتدبين.
 - ملاك الأسهم بالنسبة للمديرين أو الموظفين.
 - ملاك الأسهم الرئيسيين ومعدل الملكية.
٤. المعلومات الخاصة ، وتتمثل في: -
 - معلومات عن الأنشطة التشغيلية والتجارية.
 - معلومات عن التحليلات المالية financial analy sis.
٥. توقيت نشر التقرير.

وذكرت تلك الدراسة أن العلاقة بين الشفافية والنظم القانونية والسياسية والشرعية تعد محددات للشفافية ، فوجود هذه النظم ضروري لتحقيق الشفافية ، وفي ظل هذه الحالة تصبح التقارير المالية أكثر معلوماتية (شفافية عالية high transparency).

٤/٢ عوائق الشفافية:

تواجه الشفافية كغيرها من أي مقترحات للتطوير مجموعة من العوائق وهي : -

أ- عدم اتفاق حوافز المديرين مع مصالح حملة الأسهم:

يتوافر للمديرين معلومات عن الأداء الحالي والمستقبلي أكثر من غيرهم من الأطراف الخارجية ، ويجب أن ترتبط الحوافز بالإفصاح عن هذه المعلومات ووجود هذه الحوافز لدى مديري الشركات ذات أثرين من

وجهة نظر الباحث. الأول: هو أن وجود هذه الحوافز تدفع المديرين إلى اختيار البديل الذي يترتب عليه بيان رقم الربح بصورة عالية ، وذلك إذا كانت مكافآتهم وحوافزهم مرتبطة بما تحققه الشركة من أرباح. الثاني: هو قيام إدارة الشركة بالإفصاح عن المعلومات دون إخفائها ، وهو بطريقة الحوافز هذه سوف تجعل الإدارة تقدم معلومات صحيحة عن نتائج وحداتهم فلقد قدم أحد الباحثين (كمال الدهراوي، ١٩٨٧) نموذج يحقق للمدير الأمان الكافي لعدم تعرضه للمخاطرة من تقديم الإفصاح الحقيقي وذلك بحصوله على مرتب ثابت لا يتأثر بنتائج الوحدة الاقتصادية ، بحيث إن المدير الذي يحاول تضليل الأطراف الخارجية بالإفصاح عن أخبار جيدة في حين أنه يعلم أن الأخبار ليست كذلك بالنسبة للوحدة الاقتصادية فإنه يتحمل عقوبة تخصم من مكافآته الإجمالية.

ويرى الباحث بالإضافة إلى ما سبق أنه عن طريق آليات التعاقد مثل ربط مكافآت المديرين بقيمة السهم في الأجل الطويل تقرب حدة التعارض بين المديرين وحملة الأسهم ، ويمكن لمعايير المحاسبة السعودية أن تحسن من تنظيمات الإفصاح وذلك عن طريق الإقلال من إمكانية تسجيل المديرين معاملات اقتصادية لا تكون في مصلحة حملة الأسهم.

ب - الميزة التنافسية:

غالباً ما يقوم المديرين التنفيذيين للشركة بإبداء الشكوى بأن الشفافية تقلل من مقدرتهم على المنافسة ، رغم أنه ليس هناك دليل إثبات من قبل أي من الباحثين أو الهيئات يؤكد على ذلك. وتبنى هذا الرأي جاء من أن العلاقة ما بين الشفافية والمقدرة التنافسية علاقة منطقية . ولكن يجب عدم الاكتفاء بأن العلاقة منطقية ولكن لا بد وأن تثبت بالدراسة أن العلاقة بينهما هل هي علاقة منطقية أم علاقة سببية.

ويرى الباحث أن التدفق الموسع للمعلومات يعتبر مطلب ضروري لاقتصاديات السوق الحرة ، والشفافية تحث وتشجع على المنافسة والتي تؤدي إلى الارتقاء بالأعمال ، وبدون ذلك سيكون من المستحيل النمو والبقاء في ظل بيئة الأعمال المتنافسة بشكل واسع ، وإذا كان اعتراض إدارة الشركات على أن الشفافية تقلل من مقدرتها التنافسية في السوق . فإن ذلك في رأي الباحث ناجم عن المصلحة الفردية وليست المصلحة العامة وعدم إدراكها لمعنى الشفافية وأهميتها.

ج - الموازنة بين التكلفة والعائد:

إن المعلومات المحاسبية ليست مجانية ، حيث أن الشفافية عادة ما تتكلف أموال ، وبالتالي فإن الأمر يتطلب استخدام معيار الموازنة بين التكلفة والعائد عند اختيار النظام المحاسبي الذي يعمل على تحقيق الشفافية ، بحيث يستلزم الأمر أن تزيد العوائد المتوقعة عن التكاليف المتوقعة لذلك النظام.

*. إذا كان هذا وجهة نظر إدارة الشركات فإن هذا الرأي لا يحظى بالقبول ، لأن المنافسين يحصلون على المعلومات من خلال المصادر الأخرى.

المبحث الثالث:

جهود المنظمات وهيئة سوق المال السعودي لتحقيق الشفافية في السوق السعودي.

سوف يحاول الباحث الإجابة عن أحد أسئلة البحث : وهي ما هي الجهود المبذولة من قبل المنظمات والهيئات المختلفة لزيادة وتحقيق الشفافية؟ وبناء على ذلك سوف يتم تقسيم هذا البحث إلى الأجزاء التالية:

١/٣ جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD):

لقد وضعت منظمة التعاون خمس مبادئ للحوكمة ، من هذه المبادئ المبدأ الرابع " الإفصاح والشفافية " وينص هذا المبدأ على الآتي: -

" ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي والأداء وحقوق الملكية وحوكمة الشركة " وهناك مجموعة من الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند الالتزام بتطبيق هذا المبدأ المتعلق بالإفصاح والشفافية وهي: -

(١).ينبغي أن يتضمن الإفصاح على المعلومات التالية:

أ- النتائج المالية والتشغيلية للشركة.

ب- أهداف الشركة.

ج- حق الأغلبية من حيث المساهمة وحقوق التصويت.

د - المرتبات والمزايا الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الرئيسيين بما في ذلك مؤهلاتهم وعملية الاختيار.

هـ - عوامل المخاطرة المتوقعة.

و- المسائل المادية بالعاملين وأصحاب المصالح الأخرى.

(٢). ينبغي إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقاً للمستويات النوعية والإفصاح المالي وغير المالي.

ويلاحظ الباحث على هذه الجهود ما يلي:

١. أنها تضمنت الإفصاح عن المؤشرات غير المالية (النتائج التشغيلية).

٢. أنها تضمنت الإفصاح عن المكافآت الممنوحة لأعضاء مجالس الإدارة وهذا يعد أحد دعائم الشفافية.

٣. أنها تضمنت الإفصاح عن عوامل المخاطرة .

٤. أنها تضمنت الإفصاح عن المسائل المادية للعاملين.

٢/٣ جهود هيئة سوق المال السعودية لتحقيق الشفافية:

تماشياً مع ما قامت به الهيئات المنظمة لأسواق المال العالمية ، فلقد قامت هيئة سوق المال السعودية برفع مستوى الشفافية ، وذلك عن طريق مطالبة الشركات بمزيد من الإفصاح والشفافية. ومن تلك الجهود* التي قامت بها الهيئة تدعيماً لذلك ما يلي: -

١. إصدار دليل قراءة القوائم المالية ويتضمن كيف يقرأ المستثمر تلك القوائم وكذلك فهم النسب المحاسبية.

٢. إصدار دليل للمستثمر ويشمل معرفة قراءة القوائم المالية والمعلومات ومصادرها.

* تلك الجهود متاحة على الإنترنت عبر موقع الهيئة.

٣. إصدار دليل المعلومات ومصادرها ويتضمن معلومات عن الشركة ومصادر المعلومات ومقدمة عن التقرير ومحتويات التقرير ونشرات الإصدار والأهداف الإستراتيجية المستقبلية للشركة وخططها للوصول لتلك الأهداف.
٤. إصدار نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية وأهم ما في هذا الإصدار هو تحقيق مبدأ الشفافية والإفصاح دون تمييز ، وضرورة الالتزام بالإفصاح المستمر للشركات وتتمحور تلك الالتزامات في ثلاث محاور:
- الإفصاح عن التطورات الهامة.
 - الإفصاح عن تقرير مجلس الإدارة.
 - الإفصاح عن المعلومات عبر الإنترنت.
٥. توفير الحماية للمستثمرين في السوق المالية حيث نص نظام السوق المالية في المادة الخامسة منه على أن من أهدافه توفير تلك الحماية ومنع التداول بناء على معلومات داخلية .
٦. إصدار عن الاستثمارات المالية وسوق الأسهم وإيضاح بعض المفاهيم المحاسبية التي قد تكون غامضة بالنسبة للمستثمرين.
٧. ضرورة وجود لجنة للمراجعة.
٨. تحقيق جودة المراجعة الداخلية.
٩. تدعيم برنامج مراقبة جودة الأداء المهني.
١٠. قيام الهيئة بحجب ٨٢ موقع الكتروني بتهمة تضليل المستثمرين.
- ويرى الباحث أن تلك الجهود والتي قامت بها هيئة سوق المال السعودية كافية لتحقيق الشفافية والإفصاح، وكافية أيضاً للبعد عن التلاعب بحقوق المستثمرين ، وتعتبر أداة لضبط سوق المال السعودي .
- ويرى الباحث أن تلك الجهود أكثر من الجهود التي قامت بها هيئة سوق المال المصرية (وضح ذلك الباحث في بحث سابق له عن الشفافية في السوق المصرية ، ٢٠٠٦).

المبحث الرابع:

حوكمة الشركات وضبط معايير المحاسبة السعودية لتحقيق الشفافية.

مقدمة:

ظهرت في السنوات الأخيرة مجموعة من العوامل والتغيرات التي أثرت على بيئة الأعمال ، وكان من هذه التغيرات : الأزمات التي تعرضت لها شركة Enrom والفضائح المحاسبية الناتجة عن ذلك ويمكن القول أن معظم أسباب انهيار تلك الشركات بتعلق بسببين:

أولهما : تلاعب الإدارة في التقارير المالية.

وثانيهما: الممارسات المختلفة للبدائل المحاسبية ، وإذا اتبعنا تلك الأسباب ، نجد أن حوكمة الشركات تستطيع السيطرة على السبب الأول وضبط معايير المحاسبة السعودية تستطيع السيطرة على السبب الثاني .

وللتعرف على ذلك سوف يقوم الباحث بدراسة وتحليل كل من : -

١/٤ حوكمة الشركات وقدرتها على تحقيق الشفافية.

٢/٤ ضبط معايير المحاسبة السعودية وقدرتها على تحقيق الشفافية.

١/٤ حوكمة الشركات وقدرتها على تحقيق الشفافية:

يؤدي اعتماد سوق المال على الحوكمة في توفير احتياجات المستخدمين من المعلومات إلى زيادة قدرة السوق على ضبط حركة التعامل ، وتتوقف قدرة السوق في ذلك على قدرة الحوكمة في تحقيق الشفافية في تقارير الأعمال المنشورة . وللتعرف على كيفية تحقيق الشفافية - أحد مبادئ حوكمة الشركات- لا بد من إتباع الآليات التالية:

١/١/٤ الاهتمام بالمعلومات غير المالية.

٢/١/٤ التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي.

٣/١/٤ تدعيم الإفصاح الإلكتروني.

١/١/٤ الاهتمام بالمعلومات غير المالية*:

ينتج عن انحصار الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية فقط ضعف كفاءة سوق الأوراق المالية في مجال تسعير الأسهم حيث أن المعلومات المالية ما هي إلا جزء من المعلومات التي تؤثر على سوق المال الكفاء.

وما يؤكد على أهمية المعلومات غير المالية التعليمات التي أصدرتها لجنة البورصة الأمريكية يختص أولها بالإفصاح عن المعلومات غير المالية.

٢/١/٤ التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي:

تشير إحدى الدراسات (عارف عبد الله ، ٢٠٠٢) إلى أن الفكر المحاسبي والواقع العملي قد طرح مجموعة من الأفكار حول محتوى الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات الإستراتيجية والبيانات غير المالية بالإضافة إلى البيانات المالية الإضافية التي لا تشملها القوائم المالية القوائم المالية وحتى يمكن توسيع دائرة

*.يمكن التعرف على ماهية المعلومات غير المالية من مقياس مؤسسة standards & poor.

المعلومات المتاحة لجموع المستثمرين ، ولكن نحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين وبين المستثمرين أنفسهم - نتيجة اتصال بعضهم بإدارة الشركة و حتى نصل إلى سوق كفاء لرأس المال ، ولكي يمكننا من الوصول للسعر العادل للسهم ولا بد و أن يتحول الإفصاح الاختياري إلى إفصاح إلزامي.

وبناء على ذلك سوف يوضح الباحث أسباب هذا التحول.

أسباب التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي:

أولاً: أسباب تتعلق بالإدارة.

ثانياً: أسباب قانونية وتشريعية.

أولاً: أسباب تتعلق بالإدارة:

لقد أوضحت العديد من دراسة مقاومة الإدارة لكافة أشكال الإفصاح الاختياري إلا بما يحقق نفع لها ، وسوف يتناول الباحث ما استطاع الحصول عليه من تلك الدراسات:-

١- أثبتت الدراسات (حسني عبد الجليل، ٢٠٠٢) أن الإدارة لا ترحب بمتطلبات التوسع في الإفصاح لأسباب كثيرة منها الخوف على مركز الشركة التنافسي ، وتعارض مصالحها مع أهداف مستخدمي التقارير ولتجنب تكاليف إعداد ومراجعة نشر التقارير الموسعة ، مما يستدعي إيجاد وسيلة لإلزام الإدارة بذلك لتحقيق زيادة ومنفعه التقارير المنشورة.

٢- أوضحت عدة دراسات تجريبية (beaver,1989-feltham,1992) أن القائمين على إدارة المنشأة يترددون في توسيع وزيادة الإفصاح وحدوده ، إن لم يكن هناك ضغوط مهنية محاسبية أو قوانين حكومية إلزامية أو إشرافية ، ومن ثم فإن التوسع في الإفصاح لا يجب أن يترك كاختيار إدارة المنشأة بل يجب تحديده بموجب التشريع أو المعايير المهنية أو القواعد الإلزامية لأسواق المال.

٣- افترضت إحدى الدراسات (baruch,1988) لحل مشكلة عدم تماثل المعلومات أن يكون هناك إفصاح عام وكامل في التوقيت المناسب وأن هناك نوعين من الإفصاح الاختياري والإجباري وذكرت أن الإفصاح الاختياري وحده يعتبر غير كافي لحل مشكلة عم تماثل المعلومات لأن أساس المشكلة هو عدم رغبة الإدارة في الإفصاح عن كل المعلومات (لاستخدام المعلومات التي يتم الإفصاح عنها لتحقيق عوائد غير عادية) وبالتالي يجب أن يكون هناك إفصاح إجباري عن العناصر التي يمكن أن يسبب إخفاؤها أضراراً لبعض المتعاملين في السوق.

٤- أوضحت إحدى الدراسات (Catherine,2000) أن هناك خطورة من تأثير سلوك الإدارة فيما يتعلق بالإفصاح الاختياري على إدراك المستخدم وأبرزت الدراسة إلى الضرورة وجود قواعد عامة تحدد محتوى ذلك الإفصاح ولا يترك الأمر كلية للإدارة.

٥- انطلقت إحدى الدراسات (ho,2001) من فرض رئيسي مؤداه هو أن زيادة الرقابة على مجلس الإدارة (الحوكمة) يزيد من مقدار الإفصاح الاختياري.

٦- يرى أحد الباحثين (عارف عبد الله، ٢٠٠٢) أن الإدارة في حاجة إلى قواعد تحكم سلوكها عند اتخاذها قرار بالإفصاح الاختياري.

٧- توصلت إحدى الدراسات (فايقة جابر، ٢٠٠٥) إلى نتيجة ذات أهمية ، وهي يجب أن يتم الإفصاح الاختياري عن الأخبار السيئة أيضاً ولا يقتصر الإفصاح الاختياري على الأخبار الجيدة فقط.

٨- ولقد توصلت بعض الدراسات (عصافت سيد ، ٢٠٠٢) إلى أن الإدارة سوف تقاوم حصول المستخدم الخارجي على نفس المعلومات التي بحوزتها حتى تتمتع بميزة خاصة كما لاحظ miller ما أسماه بالمعلومات الخاصة ومقاومة الإدارة - باعتبارها صاحبة ميزة الحصول عليها- لكل المجهودات الرامية لجعلها متاحة لأغراض الإفصاح العام.

٩- تنتشر في الدول النامية عديد من الظواهر التي تجعل تنظيم الإفصاح فيها من خلال معايير وتشريعات ملزمة ضرورة ملحّة وتتمثل أهم هذه الظواهر : في محاولة الإدارة التلاعب في محتوى الإفصاح بما يحقق مصالحها أو محاولتها تمييز مجموعة من المستثمرين دون أخرى (من خلال إتاحة معلومات لهم قبل الإفصاح العام عنها) (أحمد محمد، ٢٠٠٢).

١٢- يمكن تحجيم حرية الإدارة (Johnson, 1988) - نتيجة الآثار غير المرغوبة لاتجاهاتها عن الإفصاح - عن طريق إمكانية رقابة الملاك لأداء الإدارة من خلال وضع لوائح أو تشكيل لجنة من الملاك تراقب أداء الإدارة مباشرة.

ومن الدراسات السابقة يستخلص الباحث ما يلي : -

١. تركيز الدراسات على ضرورة وجود قواعد عامة تحدد محتوى ذلك الإفصاح ولا يترك الأمر كلية للإدارة.

٢. الإفصاح الاختياري يعد إفصاحاً تحت التنفيذ ويتوقف على النتائج التي تحققها الإدارة مرضية أم غير مرضية.

٣. الرقابة على مجلس الإدارة (الحوكمة) تزيد من مقدار الإفصاح الاختياري.

٤. تعتمد الإدارة حجب معلومات معينة عن المستثمرين لاستخدامها في تحقيق عائد غير عادي من الأسهم التي تملكها.

٥. استمرار تحكم الإدارة في الإفصاح الاختياري سيؤدي للأضرار بكفاءة السوق المالي .

٦. ترك الإفصاح اختياريًا بين يدي الإدارة يجعل مشكلة عدم تماثل المعلومات قائمة ويترك فرصة لصانعي السوق MARKET MAKER لتوسيع مدى سعر السهم الذي يتعاملون به وبالتالي هناك صعوبة للوصول للسعر العادل للسهم.

٧. الإدارة في سعيها للحصول على أكبر دخل ممكن من خلال المكافآت والعلوات التي تمنحها الشركة سوف تفصح فقط عن المعلومات التي تخدم توجهاتها ومصالحها.

٨. عدم وجود دوافع كثيرة لزيادة درجة الإفصاح الاختياري عن المعلومات ، وكذلك خوف الشركات من التأثير السلبي للإفصاح الاختياري عن المعلومات على مركز الشركة التنافسي.

٩. إذا وضع الاختيار أمام الإدارة فإنها تفصح عما ترغب فيه ، وعلى الناحية الأخرى لا يثق المستثمر في ذلك الإفصاح طالما لم يأخذ صفة الإلزامية.

١٠. ظهور مفهوم حوكمة الشركات لمعالجة مشاكل الوكالة والتي تهدف إلى أحكام الرقابة على سلوك الإدارة.

وعلى ذلك إذا خرج ذلك الإفصاح من تحت حكم الإدارة وتم تحويله إلى الإفصاح الإلزامي - بمقتضى تشريعات ملزمة - زاد المحتوى المعلوماتي للتقارير ومن ثم تحول السوق إلى سوق كفاء ومن ثم أمكن الوصول للسعر العادل للسهم.

ثانياً: أسباب قانونية أو تشريعية:

أجمعت الدراسات السالفة الذكر على ضرورة وجود تشريعات ملزمة ولوائح وقواعد تنظم عملية الإفصاح الاختياري ، ولقد ظهرت الحاجة إلى ذلك الإفصاح الإضافي بسبب قصور الإفصاح الإلزامي عن مقابلة كافة احتياجات المستخدم ، وحتى يمكن القضاء على تحكم الإدارة في كمية الإفصاح وعدم العدالة في إتاحة المعلومات لجميع المتعاملين أصدرت الهيئة العامة لسوق المال القرارات التالية: -

١. صدور نظام السوق المالي بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٣٠) بتاريخ ٤/٦/١٤٢٤هـ ، الموافق ٣١/٧/٢٠٠٣م بهدف تنظيم السوق وتطويرها وحماية المواطنين والمستثمرين من الممارسات غير السليمة.

٢. حدد الملحق(٤) من لائحة قواعد التسجيل والإدراج الحد الأدنى من المعلومات التي يجب أن تتضمنها نشرة إصدار الأسهم.

٣. نص المادة السادسة عشر من لائحة قواعد التسجيل على إتاحة نشرة الإصدار إلى عموم المستثمرين.

٤. ألزمت اللوائح التنفيذية أن تعلن الشركة عبر شبكات الانترنت في موقع السوق المالية السعودية (تداول) عن القوائم المالية الأولية الربع سنوية والسنوية وتقرير مجلس الإدارة وحددت المادة السابعة والعشرون من اللائحة التنفيذية المعلومات التي يجب أن تضمن في التقرير.

٥. إصدار لائحة سلوكيات السوق وإلزام الشركات بها.

٦. حدد نظام سوق المال المادتين التاسعة والأربعين والخمسين عقوبات التداول بناء على معلومات داخلية.

وبناء على ذلك يمكن القول : في ذلك الحوكمة والقرارات الصادرة من الهيئة العامة لسوق المال ، أصبح تحويل الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح إلزامي أمراً واجباً ، وذلك لأن الإفصاح الاختياري إفصاحاً اختيارياً في مرحلة من مراحل الفكر المحاسبي ومع اصدار المزيد من القرارات والقواعد جعل من الضرورة التحول إلى الإفصاح الإلزامي بما يتماشى مع تلك القواعد والقوانين.

٣/١/٤ تدعيم الإفصاح الإلكتروني:

يرى الباحث أن الإفصاح الإلكتروني يساعد على نشر المعلومات المالية وغير المالية في التوقيت المناسب والمتزامن (باستمرار). ولقد أثبتت إحدى الدراسات (أحمد رجب ، ٢٠٠٥) من خلال الدراسة الميدانية أن الإفصاح الإلكتروني يحقق العديد من المزايا ومنها:

- توفير معلومات في الوقت المناسب.

- تحقيق التغذية العكسية.

- تحقيق إمكانية التحديث الفوري.

- تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات.

- سهولة في الوصول للمعلومات المطلوبة.

وبدراسة مسحية على الإفصاح الإلكتروني في المملكة العربية السعودية يتضح أن جميع الشركات المسجلة لدى هيئة سوق المال لها موقع على الإنترنت يعرض جميع المعلومات الخاصة بالشركة مما يعني أن مستوى الإفصاح الإلكتروني يصل إلى مستوى ١٠٠% وهذا يعني ارتفاع مستوى التقنية في المملكة.

وحتى تكتمل جوانب تحقيق الشفافية لابد من ضبط معايير المحاسبة السعودية لأن هناك بعض معايير المحاسبة تشتمل على معالجات مسموح بها أو بديلة للمعالجة القياسية ، وانعدام الضبط في تلك المعايير يتيح الفرصة أمام إدارات الشركات لاختيار السياسات المحاسبية التي تراها محققة لمصالحها الخاصة ولو على حساب حقوق الآخرين في الشركة. الأمر الذي يؤدي إلى تضليل مستخدميها ، وتدهور ثقتهم في تلك التقارير. وعلى ذلك يمكن القول أن ضبط معايير المحاسبة السعودية يؤدي إلى تنظيم الممارسات المحاسبية للقائمين على إدارة الشركة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم. وكذلك يمنع الفساد الإداري. وبناء على ذلك يمكن القول أن الموقف المستمر في مجال البحث المحاسبي هو ذلك الموقف الذي يرى ضرورة حماية المستثمر من مخاطر الاعتماد على القوائم المحاسبية وذلك عن طريق تحديد أفضل السياسات المحاسبية التي يتعين إتباعها باستمرار ، أي أنه يجب : -

1. ألا نترك الفرصة للإدارة أن تتلاعب بالأرقام المحاسبية عن طريق السياسات المحاسبية البديلة.
2. ألا نلقي على كاهل المستثمر مسئولية تفهم البدائل المحاسبية المختلفة وتحديد الآثار المالية التي تحدث نتيجة اختيار وتغيير سياسات وأسس معينة.

وبناء على الفقرات السابقة ، سوف يقوم الباحث بدراسة وتحليل كل من العناصر التالية: -

أولاً : الدوافع لضبط معايير المحاسبة السعودية.

ثانياً: ضبط معايير المحاسبة وقدرتها على سد الفجوة بين الإدارة والمساهمين.

ثالثاً: كيف يمكن ضبط معايير المحاسبة السعودية .

أولاً : الدوافع لضبط معايير المحاسبة السعودية:

يمكن تقسيم هذه الدوافع إلى ما يلي: -

1. ظهور ما يسمى بالمحاسبة الابتداعية أو الإبداعية.

مع وجود الحرية والمرونة الممنوحة للإدارة في الاختيار من بين تلك السياسات البديلة ، أدى إلى ظهور ما يعرف بالمحاسبة الإبداعية وهي التي تعنى التدخل المقصود من قبل الإدارة في عملية اختيار البدائل والسياسات المحاسبية من أجل تحقيق مكسب محددة.

ويطلق البعض (بونس حسن ، ٢٠٠٥) على المحاسبة الإبداعية المحاسبة الإبتكارية والتي تعتمد على الاختيار من السياسات المحاسبية البديلة للتلاعب والغش ولتحويل الأرقام المحاسبية من وضع معين إلى اتخاذهم قرارات غير سليمة ، ومن ثم انهيار الشركات.

ويرى الباحث أن ضبط معايير المحاسبة السعودية أي منع وجود بدائل للممارسة المحاسبية ، سوف يؤدي إلى عدم ظهور تلك المسميات التي لا تتفق مع مجتمع السوق والمال.

2. دوافع اغتنام الفرص:

يمكن القول أن الحرية الإدارة في الاختيار من بين بدائل السياسات المحاسبية تمثل نوعاً من اغتنام الفرص ، وذلك عن طريق تطبيق البدائل التي تؤدي إلى تحسين صورة أداء الشركة ، إلا أنها سوف تؤثر على دقة وعدالة التقارير المالية .وعلى الجانب الآخر ترى الإدارة أن أصحاب المصالح في الشركة لا يمتلكون القدرة ولا الرغبة ولا الفرصة لإجراء التعديلات اللازمة على التعديلات اللازمة على التقارير المالية

للشركة لمعرفة نتيجة الاختلافات في بدائل السياسات المحاسبية المطبقة على أداء الشركة ، الأمر الذي يؤدي إلى تشجيع الإدارة إلا اختيار نحو اختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تحقيق مصالحها.

٣. دوافع تعاقدية:

يمكن القول أن الترتيبات التعاقدية تتحدد بناء على ما تقرر عنه المنشأة من أرقام محاسبية ، وخاصة رقم الأرباح ، وبالتالي فإن الإدارة لها مصالح خاصة في التقرير عن رقم الربح يتسق مع الترتيبات التعاقدية المختلفة بما يحقق منافعها الخاصة. وعلى ذلك فإن الإدارة ستختار الطرق والسياسات المحاسبية التي تزيد من أرباح الفترة ، بشكل يتفق مع الأرقام المحددة في عقود المكافآت. واختيار الإدارة لهذا الطرق والسياسات سوف يحول الثروة من حملة الأسهم إلى الإدارة.

واختيار الإدارة لهذه الطرق يعتمد على طبيعة المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP وطبيعة أساس الاستحقاق والتي تتيح للإدارة الاختيار بين أكثر من بديل لمعالجة نفس الحدث . وكذلك يعتمد على موقع الإدارة في المنشأة ففي إطار هذا الموقع ، وافترض سعي الأطراف المتعددة إلى تعظيم منافعها الخاصة حتى لو كان ذلك على حساب الأطراف الأخرى ، ما نتيجته المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً من حرية الإدارة في الاختيار بين عدة بدائل ، ومتطلبات أساس الاستحقاق فإن الإدارة قد تختار الطريقة المحاسبية والتسويات المحددة وفقاً لأساس الاستحقاق بشكل نفعي (آمال محمد، ٢٠٠٣)

٤. تحريف التقارير المالية:

لقد كشفت المشاكل والأزمات التي تعرضت لها منشآت كبيرة على مستوى العالم ، أن ممارسات الإدارة في الاختيار المحاسبي تمثل عاملاً مهماً في المشاكل التي تعرضت لها تلك المنشآت ، لعل أهمها الذي أصاب شركة Enron، والمسألة التي خضع لها مكتب Aruther Andreson.

ويرى الباحث أن وجود السياسات المحاسبية البديلة يجعل الإدارة تتدخل في عملية التقارير المالية الخارجية ، بقصد الحصول على مكاسب خاصة ، أي أن الإدارة تتحكم في عملية التقرير المالي ، من أجل تغيير التقارير المالية . وذلك لتضليل بعض أصحاب المصلحة stakeholders حول الأداء المالي والاقتصادي للمنشأة حيث أن هذه الممارسات لها أثارها السلبية مثل التلاعب بأرقام الربح المحاسبي ، وعلى ذلك يمكن القول أن المحاسبة تتضمن تحايلاً على النتائج الحقيقة للمنشأة . وتضليل الأطراف ذات الصلة بالمنشأة.

وعلى ذلك يمكن القول أن الإدارة تتدخل في التلاعب وتحريف التقارير المالية من خلال عدد من الطرق والأساليب تلك التي تتيحها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وطبيعة أساس الاستحقاق.

٥. دوافع سوق المال:

يمكن للإدارة أن تتدخل بالمتاح لها من السياسات المحاسبية البديلة بشأن الأسعار السوقية للأسهم ، ففي هذه الحالة تتدخل الإدارة للتقرير عن رقم الربح والذي يتفق مع تنبؤات الأرباح المنشورة من قبل المحللين في السوق وذلك لمحاولة رفع أسعار الأسهم.

ويستخلص الباحث من الدوافع سالفة الذكر ما يلي:

١. الإدارة تمتلك من الأدوات والصلاحية والخبرات التي تستطيع من خلالها تحقيق دالة هدفها ومن أهم هذه الأدوات السياسات المحاسبية البديلة والتي تستطيع من خلالها تحقيق أفضل النتائج.
٢. يعيش كل من الإدارة والمساهمين في بيئة واحدة ولكن هذا التعايش يتم في حالة سوق المعلومات الناقص.
٣. السياسات المحاسبية تعتبر أداة في يد الإدارة تستطيع من خلالها إدارة الأرباح.
٤. المساهمين لا يمتلكون الأدوات والصلاحيات للرقابة على الإدارة إلا من خلال مراقب الحسابات.
٥. انتقال وهجرة الثروة من طرف إلى طرف آخر ليس له الحق في تلك الثروة، مما ينعكس سلباً على جميع الظروف.
٦. الإدارة حكمها حكم أي طرف بشري تسعى إلى تعظيم ثروتها من خلال تلك البدائل المتاحة.

ومن خلال الدراسة التحليلية لدوافع الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية البديلة وتلاعبها بالأرقام المحاسبية كان الباعث من قبل الباحث نحو ضبط معايير المحاسبية السعودية إلزام الشركات باختيار بديل واحد فقط من البدائل المقترحة - إذا ما كانت هناك رغبة من قبل الهيئات الرقابية في السعي نحو مزيد من الحوكمة الجيدة للشركات.

ثانياً: ضبط المعايير المحاسبية السعودية وقدرتها على سد الفجوة بين الإدارة

والمساهمين:

يمكن القول أن سد الفجوة بين الإدارة والمساهمين يتم من خلال عوامل عديدة* أحدها ضبط معايير المحاسبة السعودية

ويمكن القول أن ضبط المعايير المحاسبية يسد الفجوة بين المساهمين والإدارة من خلال**:

١. الحد من مشاكل الوكالة:

يمكن القول أن ضبط معايير المحاسبة له دور مهم في تقليل عدم تماثل المعلومات الذي يوجد بين إدارة المنشأة وأصحاب المصلحة stakeholders مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الوكالة التي تنتج عن السلوك النفعي للإدارة في عملية التقرير المالي وضبط معايير المحاسبة يساهم في منع حدوث ممارسات البدائل المحاسبية ، لأن سمعة الإدارة قد تتضرر وقيمة المنشأة تتخفض إذا ما تم اكتشاف هذا التحريف في التقرير المالي.

٢. الحد من ممارسات إدارة الرباح:

يمكن لإدارة الشركة من خلال إمكانية الاختيار بين البدائل المحاسبية المتاحة تحقيق أغراضها ، والتي لا تتعارض في الظاهر مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وتلجأ إلى تحريف والتلاعب بالبنود المحاسبية بطريقة تؤدي إلى إظهار التقرير المالي بشكل لا يثير الشكوك والانتقادات التي قد توجه للشركة. (dechow,2000 & heal , 1999)

وضبط معايير المحاسبة يقلل من ممارسات إدارة الربحية لدى المنشآت ، وبالتالي تعزيز دور حوكمة الشركات في تحقيق الرقابة على الشركات. وبالتالي هذا الضبط يؤدي إلى تقييد الإدارة في اختيار السياسات التي تؤدي إلى إدارة الأرباح . ويرى الباحث أن ضبط معايير المحاسبة يؤدي إلى سد النقص والعيوب في الإطار الفكري للمحاسبة من جهة ، وإلى سد الفجوة بين الإدارة والمساهمين من جهة أخرى.

* توجد بعض العوامل الأخرى التي تعمل على سد تلك الفجوة منها صدور باب جديد - كما سبق الحديث عنه - يضاف إلى اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال بعنوان " قواعد حظر التلاعب في الأسعار والمعلومات الداخلية " ويعتبر صدور هذا الباب تطور هام في قوانين سوق المال . لمحاولة الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين .

** كلن للمعايير المحاسبية الموجودة ما تحتويه من بدائل للممارسات المحاسبية النصيب الأكبر من عدم ضبط العلاقة بين الإدارة والمساهمين ويرى الباحث أن ضبط المعايير المحاسبية بالحد من اختيار البدائل يساهم في سد الفجوة المعلوماتية بين الإدارة والمساهمين.

ثالثاً : كيف يمكن ضبط معايير المحاسبة السعودية:

يمكن ضبط المعايير المحاسبية السعودية من خلال تضمين كل معيار - من المعايير التي بها معالجات بديلة - معالجة وحيدة تمثل: -

❖ أفضل المعالجات.

❖ المعالجة التي استقر العمل بها داخل الشركة ويحتاج البحث عن المعالجات المحاسبية الأفضل جهود من قبل هيئة سوق المال والجهة المسئولة عن إصدار المعايير في عمل الأتي:-

استكشاف جميع المعالجات المحاسبية البديلة والتعرف على ماهية السياسة التي تتبعها غالبية الشركات على مدار خمس سنوات متصلة ، وبناء على ذلك تقر الهيئة أن هذه أفضل السياسات وبالتالي تلزم جميع الشركات بإتباعها.

ويمكن توضيح المعايير المحاسبية والتي تضمن معالجات بديلة في الجدول التالي والتي يمكن من خلال تحديد الممارسة التي استقر عليها العمل ، تحديد أفضل الممارسات لكل معالجة من المعالجات . وسوف يعرض الباحث لبعض الممارسات وفقاً لما جاء بمعايير المحاسبة السعودية في الجدول التالي:

رقم المعيار	المضمون	البدائل المتاحة
٣	معالجة تكلفة المخزون (الفقرة ١١٠) من المعيار .	أ- المتوسط المرجح البسيط. ب- المتوسط المرجح المتحرك. ج- الداخل أولاً خارج أولاً. د- الداخل أخيراً خارج أولاً.
١١	معالجة الزكاة	أ- مصروف في جمع الحالات. ب- توزيع في جميع الحالات. ج- مصروف في الشركات غير المختلطة وتوزيع في غيرها. د - مصروف في الشركات غير المختلطة وشركات الأشخاص والمؤسسات الفردية ولا يستثنى إلا الشركات المختلطة.
١٣	معالجة استهلاك للأصول الثابتة.	أ- طريقة الوحدات المنتجة. ب- طريقة القسط الثابت. ج- طريقة الاستهلاك المعجل.

<p>هناك أسلوبان رئيسيان للمعالجة المحاسبية للمنح الحكومية: أ- مدخل رأس المال: وبموجبه تضاف قيمة المنحة مباشرة إلى حقوق الملاك. ب- مدخل الإيرادات: وبموجبه تعتبر المنحة إيراد للمنشأة خلال فترة محاسبية واحدة أو أكثر.</p>	<p>معالجة المنح الحكومية أو المعونات أو الإعانات المالية.</p>	<p>١٨</p>
<p>- بدائل للقيمة الممكن استردادها من الأصول غير المتداولة. - بدائل بخسائر الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة. - بدائل للقيمة الممكن استردادها لوحدته توليد النقد.</p>	<p>معالجة الهبوط في الأصول غير المتداولة.</p>	<p>١٩</p>
<p>- رسملة تكاليف التطوير وإثباتها كأصل غير ملموس. - إثبات تكاليف البحث والتطوير كمصروف فور حدوثها.</p>	<p>معالجة تكاليف البحوث والتطوير.</p>	<p>٧</p>

جدول رقم (٢) يوضح المعالجات البديلة لكل ممارسة المحاسبية.

وبناء على ما سبق يستخلص الباحث ما يلي:-

لا عادة الثقة في التقارير المالية لابد من وضع قيود على البدائل المحاسبية والبعد عن المرونة الزائدة في اختيار السياسة المحاسبية ، أي تضمين كل معيار معالجة وحيدة تمثل أفضل المعالجات وهذا يعني ضبط معايير المحاسبة.

المبحث الخامس:

الدراسة ميدانية

١/٥ هدف الدراسة الميدانية:

تسعى الدراسة الميدانية إلى التعرف على مستوى الشفافية والإفصاح في الشركات المساهمة السعودية ، ولتحقيق ذلك سوف تسعى الدراسة إلى اختبار الفرض التالي:
مستوى الشفافية والإفصاح في الشركات المساهمة السعودية يعد مستوى مرتفع.

٢/٥ أسلوب اختيار عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة على أساس تحكمي ، حيث قام الباحث باختيار (٤٣) شركة من الشركات المسجلة بسوق المال السعودي وتم استبعاد القطاع المصرفي وقطاع التأمين لمالهم من طبيعة خاصة في أنظمتهم المحاسبية.

٣/٥ فترة الدراسة:

ركز الباحث على التقارير المالية المنشورة خلال عام ٢٠٠٩ و ١٤٣٠ ، وسبب اختيار تلك السنة :
هو اعتبارها أحدث سنة.

٤/٥ أداة الدراسة:

يستخدم الباحث التقارير المالية المنشورة للشركات محل الدراسة للحصول على البيانات اللازمة لاختبار صحة أو عدم صحة الفرض الرئيسي للدراسة.

٥/٥ مصادر بيانات الدراسة:

اعتمد الباحث في الحصول على التقارير المالية السنوية والربع سنوية للشركات محل الدراسة من المواقع الالكترونية التالية: -
- سوق المال السعودي.
- القوائم المالية للشركات المساهمة السعودية.

٦/٥ مقياس شفافية الإفصاح:

قدمت مؤسسة standard and poor مقياس لشفافية الإفصاح ، وسوف يعرض الباحث المعلومات التي يتضمنها هذا المقياس - مع بعض التعديلات من الباحث- في ملاحق الدراسة.

٧/٥ نتائج تطبيق المقياس:

تم تطبيق هذا المقياس على مرحلتين ، حيث تم في المرحلة الأولى قياس الشفافية على مستوى القطاعات من خلال تحديد النقاط التي حققتها من المقياس كل شركة بناء على المعلومات التي تم الإفصاح عنها في التقارير المنشورة ثم أخذ المتوسط لكل قطاع والذي يتضمن مجموعة من الشركات التابعة له. وفي المرحلة الثانية تم قياس مستوى الشفافية على مستوى العينة ككل عن طريق أخذ المتوسطات لكل القطاعات ، والهدف من ذلك بيان مستوى الشفافية على مستوى السوق السعودي. ويمكن بيان ذلك في الجداول التالية:

المتوسط العام	هيكل الشفافية لمجلس الإدارة	هيكل الشفافية لبعض المعلومات	هيكل الملكية وحقوق المساهمين	أسم الشركة	أسم القطاع التابع له الشركة البتروكيماويات
%٦٥	%٦٠	%٦٥	%٧٠	١- الصحراء للبتروكيماويات. ٢- رابع للتكرير والبتروكيماويات. ٣- السعودية العالمية للبتروكيماويات. ٤- المتقدمة للبتروكيماويات. ٥- اللجين.	١- البتروكيماويات
%٧٢,٦	%٧٣	%٧٥	%٧٠	١- الباطين للطاقة والاتصالات. ٢- المتحدة الدولية للاتصالات. ٣- شركة الاتصالات السعودية. ٤- إتحاد الاتصالات. ٥- الاتصالات المتنقلة.	٢- الاتصالات
%٧٢,٦	%٧٣	%٧٥	%٧٠	١- مكة للإنشاء والتعمير. ٢- الباحة للاستثمار والتنمية. ٣- إعمار المدينة الاقتصادية. ٤- نماء للمقاولات. ٥- الشرقية للتنمية. ٦- مجموعة محمد المعجل.	٣- الإنشاء والتعمير
%٦٣,٣	%٦٠	%٦٠	%٧٠	١- الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة. ٢- الكبلات السعودية.	٤- الكابلات
%٧٠,٦	%٧٢	%٧٠	%٧٠	١- اسمنت القصيم. ٢- اسمنت ينبع. ٣- المنطقة الشرقية. ٤- اسمنت اليمامة السعودية. ٥- اسمنت تبوك. ٦- الاسمنت السعودية. ٧- اسمنت المنطقة الجنوبية. ٨- الأسمنت العربية.	٥- الإسمنت
%٦٧,٦	%٦٨	%٦٥	%٧٠	١- الوطنية للتسويق الزراعي. ٢- الوطنية للتنمية الزراعية.	٦- الزراعي

٧- الاستثمار الصناعي	١- العبد اللطيف للاستثمار الصناعي. ٢- الزامل للاستثمار الصناعي. ٣- السعودية للاستثمار الصناعي. ٤- التصنيع الوطنية. ٥- العربية للأنايبب. ٦- السعودية لإنتاج الأنايبب الفخارية.	٧٠%	٧٥%	٧٤%	٧٣%
٨- المقاولات	١- مجموعة أنعام. ٢- فواز عبد العزيز الحكير. ٣- عسير للتجارة والعقارات.	٧٠%	٧٥%	٧٢%	٧٢,٣%
٩- المتنوع	١- جرير للتسويق. ٢- أسواق عبد الله العثيم. ٣- السعودية للأبحاث والتسويق. ٤- السعودية للأسماء. ٥- مجموعة فتحي القابضة. ٦- السعودية للنقل الجماعي.	٧٠%	٧٠%	٦٨%	٦٩,٣%

جدول رقم (٣) مقياس الشفافية على مستوى القطاعات.

القطاع الكلي	هيكل الملكية وحقوق المساهمين	الشفافية في بعض المعلومات	الشفافية في هيكل مجلس الإدارة	المستوى العام
السوق السعودي	٧٠%	٧٠%	٦٨,٨%	٦٩,٦%

جدول رقم (٤) مقياس الشفافية على مستوى السوق السعودي.

وبالنظر إلى الجدولين السابقين ، يمكن ملاحظة ما يلي:

- ١- تم اقتراح تسمية بعض القطاعات بما يلائم اسم الشركات التابعة له.
- ٢- تقارب مستوى الشفافية بين القطاعات المختلفة وذلك يرجع إلى نضج سوق المال السعودي والتزام تلك القطاعات بما تقرره هيئة سوق المال.
- ٣- أكثر القطاعات شفافية هي الاستثمار الصناعي يليه الاتصالات والإنشاء والتعمير ولعل السبب في ذلك هو إنشاء أكثر من موقع لتلك الشركات التابعة للقطاعات مما يتيح فرصة أكثر لعرض المعلومات الكاملة عن الشركة.

٤- بالنظر إلى الجدول رقم (٤) والخاص بقياس الشفافية على مستوى السوق السعودي يلاحظ ارتفاع مستوى الشفافية عن كثير من الدول وانخفاضه بالمقارنة بالسوق الأمريكي والجدول التالي يوضح نتيجة تلك المقارنة:

اسم الدولة	المستوى العام للشفافية
أمريكا	٩٨%
جنوب إفريقيا	٥٥%

تايلاند	%٤٩
كوريا	%٤٥
الصين	%٤٤
ماليزيا	%٤٣
المجر	%٤٣
الهند	%٤٠
مصر	%٤٠
اندونيسيا	%٣٨
باكستان	%٣٧
بولندا	%٣٦
تركيا	%٣٤
البرازيل	%٣٢
شيلي	%٣٢
الفلبين	%٢٩

المصدر زكريا الصادق إبراهيم السيد، ٢٠٠٧ نقلاً عن

- patel and dalls (200)

- patel et al (2002)

جدول رقم (٥) مقارنة مستوى الشفافية بين الدول.

وبالنظر إلى جدول رقم (٥) يتضح أن مستوى الشفافية في السوق السعودي يزيد كثيراً عن مستوى الشفافية في الأسواق الناشئة وهذا يعني صحة الفرض الرئيسي للدراسة وهو أن مستوى الشفافية والإفصاح في الشركات المساهمة السعودية يعد مستوى مرتفع.

ويرى الباحث أن أسباب ارتفاع مستوى الشفافية في سوق المال السعودي هي:

- ١- جهود هيئة سوق المال السعودية من حيث : إصدار دليل المستثمر ، دليل قراءة القوائم المالية ، دليل المعلومات ونظام سوق المال ولائحته التنفيذية.
- ٢- سعي الهيئة الدائم للتوسع في عملية الإفصاح.
- ٣- انتشار مواقع على الإنترنت باسم الشركات أو باسم هيئة سوق المال ويعرض جميع المعلومات التي يتطلبها المستثمر من الشركة. سواء ما يتعلق بالقوائم المالية والقيمة العادلة ورؤية السهم وإعلانات السوق والمؤشرات المالية والبيانات الأساسية والتقارير الاخبارية وإحصاءات الأسهم.
- ٤- تصدي الهيئة الدائم لأي ترويج للشائعات . وذلك عن طريق إغلاق المواقع الالكترونية التي تروج للشائعات (٥ إبريل ٢٠٠٧ - ١٧ ربيع الأول - ١٤٢٨).
- ٥- باعتبار بورصة السعودية أكبر بورصات العالم العربي من حيث التداول فلا بد من المحافظة على مستوى الشفافية.
- ٦- إطلاق الهيئة لموقع الكتروني يعمل على تحليل سوق الأسهم السعودي.

ويرى الباحث لزيادة الشفافية في الإفصاح في سوق المال السعودي أكثر من ذلك يجب إتباع

الآتي:-

- ١- تصدى الهيئة لعملية البدائل المحاسبية ومحاولة ضبط هذا التعدد حتى لا تتاح فرصة لحدوث المضاربات.
- ٢- محاولة الأخذ في الحسبان الدور الاجتماعي للشركات وتوضيح ذلك في التقارير المنشورة في فقرة مستقلة في الإيضاحات.
- ٣- تقسيم الإيضاحات إلى إيضاحات متممة للقوائم المالية وإيضاحات مكملة للقوائم المالية ويعرض في الأخيرة كل المعلومات التي تحقق الشفافية.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

أ- نتائج على مستوى الدراسة النظرية:

- ١- الشفافية تؤدي إلى الحد من تأثير الشائعات واستغلال المعلومات الداخلية.
- ٢- غياب الشفافية يؤدي إلى الرفع المصطنع لأسعار الأسهم.
- ٣- سوق المال في السعودية سوق رشيدة لأن المعلومات متاحة للجميع.
- ٤- ضبط معايير المحاسبة في السعودية يؤدي إلى عدم تلاعب الإدارة في المعلومات الداخلية.
- ٥- آليات حوكمة الشركات تؤدي إلى تحقيق الشفافية بدرجة تجعل سعر السهم هو السعر العادل.

ب- نتائج على مستوى الدراسة الميدانية:

ثبوت صحة فرض الدراسة هو أن مستوى الشفافية والإفصاح في الشركات المساهمة السعودية يعد مستوى مرتفع. ويرى الباحث أن سبب ذلك هو اهتمام هيئة سوق المال السعودي بالشفافية والتوسع في الإفصاح ، وبناء على ذلك تعد المملكة العربية السعودية أولى الدول العربية في مستوى الشفافية .

ثانياً: التوصيات:

بناء على النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي :

- ١- ضرورة ضبط معايير المحاسبة السعودية بحيث يتم تضمين كل معيار معالجة وحيدة تمثل أفضل المعالجات أي المعالجة التي استقر العمل بها داخل الشركة.
- ٢- ضرورة تبني آليات حوكمة الشركات وأهمها التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي .
- ٣- ضرورة تبني الشركات الدور الاجتماعي وتضمين ذلك في التقارير المنشورة.
- ٤- ضرورة تبني هيئة سوق المال قواعد الحوكمة حتى تضمن شفافية ذات مستوى عال.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المراجع:

(١) باللغة العربية:

١. أحمد رجب عبد الملك ، إطار مقترح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية المنشودة ببورصة الأوراق المالية ، *المجلة العلمية للبحوث التجارية* ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، عدد ٢٠٠٦ ، ص ١٣-٦٩.
٢. أحمد رجب عبد الملك ، دور الإفصاح المالي وغير المالي عبر الإنترنت في تحسين قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية دراسة نظرية وتطبيقية ، *مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة* ، كلية التجارة ، جامعة عين الشمس ، العدد الرابع ، ٢٠٠٥ ، ص ٨٥.
٣. أحمد محمد كامل سالم ، دور الإفصاح المحاسبي في خدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية في مصر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٠ .
٤. حسني عبد الجليل صبيحي ، دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة في البيئة المصرية - دراسة تحليلية ، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية* ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، العدد الأول ٢٠٠٢ ، ص ٤ .
٥. زكريا محمد الصادق إسماعيل ، إبراهيم السيد عبيد ، قياس شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة دراسة ميدانية على الشركات المتداولة في السوق المصري، مؤتمر الاتجاهات الحديثة للمحاسبة والمراجعة في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجيا ، المؤتمر السنوي الرابع (قسم المحاسبة ، كلية التجارة) جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ١- ٢٩ .
٦. شريف سعيد البراد ، مدى تأثير أسعار أسهم الشركات بالإفصاح المالي وغير المالي " دراسة تطبيقية على سوق الأسهم السعودية ، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة* ، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، الجزء الثاني ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٣٧ .
٧. طارق عبد العال حماد ، نموذج مقترح لقياس مستوى الشفافية في ضوء خصائص المنشآت في البيئة المصرية "دراسة ميدانية" *مجلة الفكر المحاسبي* ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الأول ، السنة العاشرة يونيو ٢٠٠٦ ، ص ٩٩ - ١٨٣ .
٨. عارف عبد الله عبد الكريم ، الإفصاح المحاسبي الاختياري في دراسة ميدانية لجانب الطلب في البيئة المصرية *المجلة العلمية* ، التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا، العدد الأول ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٧٩ .
٩. عصافت سيد أحمد عاشور ، دور معايير المحاسبة في تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية دراسة نظرية وتطبيقية ، *مجلة الفكر المحاسبي* ، العدد الأول ، السنة السادسة ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٩ - ٣٠ .
١٠. عوض سلامة فايز الرحيلي ، دور نظام السوق المالية الجديد في تعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي في البيئة السعودية دراسة تحليلية ، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية* ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، العدد الثاني ، سبتمبر ٢٠٠٤ ، ص ٢٩٩ - ٣٣٠ .

- ١١.فايقة جابر حسن محمد الفولي، الاختلافات النسبية في درجة الإفصاح الاختياري بين الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية وأثرها على تكلفة رأس المال - دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٥ ، ص٧٦.
- ١٢.كمال الدين مصطفى الدهراوي ، نموذج لحوافز المديرين لتشجيع الإفصاح المحاسبي الاختياري ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، المجلد الرابع والعشرون ، العدد الأول ، ١٩٨٧ ، ص ١٦٢.
- ١٣.مصطفى سليمان ، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة) الدار الجامعية الإسكندرية ، ٢٠٠٦ ، ص ٥٢ - ٥٤.
- ١٤.يونس حسن عقل ، تقييم دور الهيئة العامة لسوق المال في تحسين فعالية التقرير المالي في ضوء المبادئ الدولية لحوكمة الشركات " دراسة تحليلية " ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، العدد ٢٠٠٥ ، ص ١١-٥٢.

أخرى:

- ١- ندوة الإفصاح المحاسبي والشفافية ودورها في دعم الرقابة والمساءلة في الشركات السعودية ، كلية الاقتصاد والإدارة ، القصيم ، جامعة الملك سعود ، أكتوبر ، ٢٠٠٣.
- ٢- معايير المحاسبة المالية ، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ' لجنة معايير المحاسبة ، السعودية ، ربيع الآخر ١٤٢٨ ، مايو ، ٢٠٠٧.

(٢) باللغة الأجنبية :

1. Baruch ,L.,toward a theory of equitable and efficient accounting policy , the accounting Review ,January ,1988.pp.1-22.
2. Beaver,w.,financial reporting an Acco unting revolution ,2nd , ed., Englewood cliffs,n.j.,prentice – hall, 1989.
3. Bushmam ,R.,& smith,A.,transparency, financial accounting information ,and corporate governance, economic policy review , April ,2003,pp.65-86.
4. Catherine, M.s &B.R.w., strategic benchmarks in earning Announcements:the selective disclosure of prior-period Earnings components ,the Accounting Review , April 2000, pp151-177.
5. Feltham ,j.&others , the effects of line –of- business reporting on competition in oligopoly settings, contemporary accounting research , fall, 1992.
6. Frank,b.g.,&Thomas ,H., on the value of transparency in agencies with renegotiation , Journal of Accounting research vol.42 , no5 , December , 2004 , p.871.
7. Gregory ,s.M., discussion of what determines.corporate transparency ?, Journal of Accounting Research ,vol.42,no2,may 2004,p.266.
8. Ho,s.s.,w.k.s.,Astudy of the relation ship between corporate governance stractures and the exten of volantarg disclosure , Journal of International Accounting Auditing &taxation , vol. 10, 2001,pp.140-157.
9. Hunton,j.,and others , financlal repoting transparency and earnings management ,the Accounting Review ,vol. 81, 2006, pp.135-155.
10. Johnson ,w., &Revsine , l., financial reporting standards ,agency, costs and shareholder intervention, Journal of Accounting literature, vol.7,1988, pp.101-110.
11. Michael,o.,et.al.,transparency in financial statements Aconceptual frame work from Auser perspective, available at : www . proqusetumi . com , mar , vol.g , 2006,pp47-51.
12. Patel, s.,and dallas ,G.,transparency and disclosure :overview of methodology and study results – united states, governance standard and poors,com 2002.
13. Patel,s.& others, measuring transparency and disclosure at firm – level in emerging markets ,emerging markets Review , vol.3,2002,pp.325-335.
14. Ropert,m.v.,clear as glass, transparent financial reporting ,healthcare financial Management,Aug,vol.59,2005,pp.58-65.
15. Robert, M.B.,&others ,what determines corporate transparency ?, Journal of Accounting Research , vol. 42, no.2 , may 2004,pp.266.
16. Tony ,k.,and yang,h.,economic development and the value . Relevance of Accounting information Adisclosure transparency perspective , review of Accounting & Finamce ,vol.4,no.1,2005,pp.5-30.

Others:

- study pursuant to section 108 (d) of the sarbanes – oxley act fo 2002 on the Adoption by the united states financial reporting system of principles – based Accounting system , submitted to committee on Banking housing , and urban affairs of the united states senate and committee on financial services of the united states house of representatives , available from :

[www.sec.gov/news/studies/ principlesbasedstand.htm](http://www.sec.gov/news/studies/principlesbasedstand.htm) , pp. 1-71.

ملحق البحث:

مقياس الشفافية للشركات المتداولة الخاص بمؤسسة standards & poor5 مع التصرف من الباحث.

المعلومات الواجب الإفصاح عنها	بيان
<ol style="list-style-type: none"> ١. أنواع الأسهم لدى الشركة ٢. <u>أنواع المستثمرين.</u> ٣. عدد الأسهم. ٤. القيمة الأسمية للسهم. ٥. كبار المستثمرين في الشركة. ٦. <u>أسماء المستثمرين الذين يملكون أكثر من ١٠% من أسهم الشركة.</u> ٧. <u>أسماء العاملين بالشركة والذين يملكون أسهم في الشركة.</u> ٨. جدول اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين. ٩. الموضوعات التي تتناولها جداول الاجتماعات. ١٠. المقترحات المقدمة في تلك الاجتماعات. ١١. الاجتماعات غير العادية. ١٢. <u>كيفية اختيار أعضاء مجلس الإدارة.</u> ١٣. <u>التزام الشركة بقواعد الحكومة.</u> ١٤. النمو والانخفاض في سوق الأسهم. 	<p>أولاً : هيكل الملكية وحقوق المستثمرين.</p>
<ol style="list-style-type: none"> ١. الاستراتيجية الرئيسية للإدارة لتحقيق الأهداف. ٢. الثبات أو عدم الثبات في الإستراتيجية. ٣. طبيعة ونوع الصناعة و السلعة التي تقدمها الشركة. ٤. الأسواق الرئيسية وأقسام السوق التي يتم توزيع المنتجات فيها. ٥. نصيب أو حصة الشركة في السوق. ٦. تنبؤات الإدارة للأرباح المتوقعة في المستقبل . ٧. <u>تنبؤات الإدارة للمبيعات.</u> ٨. <u>متوسط عمر الأصول الرئيسية.</u> ٩. خطط الإستثمار المقرر تنفيذها في السنوات القادمة. ١٠. تفاصيل تلك الخطط. ١١. التحليل المالي لعناصر قائمة الدخل والمركز المالي مثال ذلك معدل العائد على الاستثمار أو معدل العائد على حقوق الملكية أو معدل دوران الأصول. 	<p>ثانياً: الشفافية والإفصاح معلومات غير مالية non – financail ومعلومات مالية. <u>أ- اتجاهات الشركة</u></p>
<ol style="list-style-type: none"> ١. تقارير مالية فترية. ٢. السياسات المحاسبية المطبقة. ٣. المعايير المحاسبية المطبقة. ٤. المعايير المحاسبية المحلية المطبقة. ٥. طرق تقييم الأصول. ٦. طرق تقييم المخزون. ٧. طرق تقييم الانخفاض في قيمة الأصول. ٨. قوائم مالية مجمعة في حالة وجود شركات تابعة. 	<p>ب- السياسات المحاسبية</p>
<ol style="list-style-type: none"> ١. نسبة الملكية مع الشركات الأخرى. ٢. أسماء الأطراف ذوى العلاقة. ٣. نسبة التعامل مع تلك الأطراف. 	<p>ج - المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة</p>
<ol style="list-style-type: none"> ١. أسم المراجع الذي قام بالمراجعة. ٢. تقرير المراجع مرفقاً بالقوائم. ٣. <u>المبلغ المدفوع كأتعاب.</u> ٤. <u>قيام المراجع مقابل خدمات أخرى.</u> 	<p>د - معلومات عن مراجع الحسابات</p>

<p>١. طبيعة الفرص والأخطار.</p> <p>٢. مخاطر عدم السيولة.</p> <p>٣. المصادر الداخلية والخارجية للسيولة.</p> <p>٤. الاحتمالات الناتجة عن الزيادة أو النقص في السيولة.</p> <p>٥. النقص الجوهري في السيولة واتجاهات الشركة لعلاج ذلك النقص.</p> <p>٦. الفرص والأخطار الناتجة من المشاركة في صناعات إضافية.</p> <p>٧. <u>الفرص والأخطار الناتجة من التغيير في هيكل الصناعة.</u></p>	<p>هـ - معلومات عن الفرص والأخطار.</p>
<p>١. أسماء عدد المنافسين.</p> <p>٢. <u>استجابة التغيير في السعر نتيجة المنافسة.</u></p> <p>٣. عدد الشركات التي تزايدت على التعاقدات الرئيسية.</p> <p>٤. الميزة التنافسية لنشاط الشركة داخل القطاع الذي تنتمي إليه.</p>	<p>و - معلومات عن شدة التنافس الصناعة.</p>
<p>١. <u>مدى مشاركة العاملين في وضع الخطط الإستراتيجية.</u></p> <p>٢. <u>مدى تشجيعهم على الإبداع والابتكار.</u></p> <p>٣. <u>الرضا المالي.</u></p>	<p>ز - معلومات عن رضا العاملين</p>
<p>١. اسم رئيس مجلس الإدارة.</p> <p>٢. تفاصيل عن رئيس مجلس الإدارة.</p> <p>٣. أسماء أعضاء مجلس الإدارة.</p> <p>٤. الخبرة السابقة لأعضاء مجلس الإدارة.</p> <p>٥. أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين.</p> <p>٦. الأمور التي يختص بها مجلس الإدارة.</p> <p>٧. <u>اللجان التابعة لمجلس الإدارة.</u></p> <p>٨. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.</p> <p>٩. <u>مكافآت باسم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة.</u></p> <p>١٠. جدول اجتماعات مجلس الإدارة.</p> <p>١١. خطط مجلس الإدارة تجاه توزيع الأرباح.</p> <p>١٢. هل هناك لجنة مراجعة.</p> <p>١٣. <u>أسماء أعضاء لجنة المراجعة.</u></p> <p>١٤. هل هناك وظيفة للمراجع الداخلية.</p> <p>١٥. <u>البرامج التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة.</u></p> <p>١٦. عدد الأسهم التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة.</p> <p>١٧. أسماء المديرين التنفيذيين من يغر أعضاء مجلس الإدارة.</p> <p>١٨. عدد المديرين التنفيذيين في مجلس الإدارة.</p> <p>١٩. مكافآت هؤلاء المديرين.</p> <p>٢٠. عدد الأسهم التي يمتلكها المديرين التنفيذيين.</p> <p>٢١. <u>مكافآت المديرين المرتبطة بالأداء.</u></p>	<p>ثالثاً: الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة</p>
<p>أجمالي عدد النقاط (٧٥)</p> <p><u>ملاحظات:</u></p> <p>١. تم إضافة بعض المعلومات والبيت يراها الباحث ذات أهمية لتحقيق الشفافية.</p> <p>٢. تم دمج بعض البنود حتى لا تزيد عدد المعلومات عن الطاقة التحليلية للمستثمر.</p> <p>٣. العناصر التي تم وضع خط تحتها هي التي لا تفصح عنها الشركات.</p>	